CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.274
9 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الرابعة عشرة

محضر موجز للجلسة ٢٧٤

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الخميس، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة كورتي

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الثالث والرابع للاتحاد الروسي (CEDAW/C/USR.3-4)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، اتخذت السيدة بيزليبكينا (الاتحاد الروسي)، مكانها على منصة اللجنة.

٢ - السيدة بيزليبكينا (الاتحاد الروسي): استهلت بيانها قائلة إن إعادة توجيه المسار في روسيا بعد تبنيها للقيم والمثل الديمقراطية، أوجد فترة أرهقت فيها الموارد الداخلية للبلاد وجعلت شعبها يصارع مستوى متناقص للمعيشة. وأخذت عملية التحول إلى الاقتصاد السوقي تتعرض إلى معوقات ناجمة عن قصور ذاتي اجتماعي ونفسي، فانخفض الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية إلى أدنى مستوى في تاريخه، وتعرض معظم الناس لتدهور حاد في دخولهم، وباتت الفجوة بين أعلى الرواتب وأدناها تزيد خمسة عشر ضعفا عما كانت عليه من قبل. ولاحظت أن تعليق الناس على ذلك يذهب دائما إلى أن الإصلاحات أفادت المجتمع الدولي بأكثر مما أفادت شعب روسيا. وأضافت إن الصراعات العرقية تتسبب في خلق مشكلة هجرة بالغة الحدة داخل إقليم روسيا، وأن الهياكل الأساسية في المناطق الريفية آخذة في التآكل بشكل خطير.

٣ - وحذرت من أن فهم وضع المرأة الروسية بشكل سليم يتطلب النظر إليه في إطار هذه المشكلات. وأن المرأة الروسية حظيت دائما بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير منقوصة وعين الدستور الروسي حقوقها القانونية وشدد عليها. كما أنشئت طائفة واسعة من الآليات الوطنية لوضع هذه المبادئ الدستورية موضع التنفيذ، فيسرت التنبؤ بالعواقب السلبية التي تتعرض لها المرأة من جراء الأزمة الاقتصادية، وأتاحت التخفيف منها إلى حد ما، كما مكنت من إدخال اعتبارات المساواة بين الجنسين في السياسات الاجتماعية للدولة، واتخاذ إجراءات خاصة من أجل تسهيل تكيف المرأة مع اقتصاد السوق.

٤ - وانتقلت إلى موضوع مشاركة المرأة في صنع القرار، فلاحظت تزايد ممارستها للعمل السياسي. وأنه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، تمكنت حركة "المرأة الروسية"، وهي حركة سياسية تهدف إلى إشراك المرأة في الهيئات الحكومية المعنية بصنع القرار، من إحراز ٢١ مقعدا من مجموع ٢٢٥ مقعدا في البرلمان. وباتت منظمات المرأة مندمجة كلية في البنية الاجتماعية والاقتصادية تغطي أفقا واسعا من الأنشطة. لكنها لاحظت افتقار هذه المنظمات إلى الخبرة التنظيمية والسياسية مما يحد من تأثيرها على العملية السياسية.

٥ - ومضت تقول إن التحولات الاجتماعية الأخيرة التي تشهدها روسيا تسببت في إحداث بعض التوتر، وزيادة مقدار التمايز بين أدوار الرجل والمرأة. حيث ينادي بعض الأحزاب السياسية الجديدة بعودة المرأة إلى ممارسة دورها التقليدي في المنزل. وأكدت أن السبل الفعلية المتاحة أمام المرأة للوصول إلى السلطة

السياسية والاقتصادية ضئيلة للغاية، وأن النموذج الاشتراكي الأسبق للنهوض بالمرأة صار ملفوظا، غير أنه لم يحدث حتى الآن قيام نظام فعال جديد يحل محله.

(السيدة بيزليبكينا، الاتحاد الروسي)

٦ - وأضافت، أن الفقر والبطالة مسألتان جديدتان كلية على روسيا. وأن زهاء ٤٧ في المائة من الأطفال دون الخامسة عشرة يعيشون تحت خط الفقر في أسرة وحيدة العائلة. وقد ضاعفت حماسة الناس للعمل الجاد والتماس التدريب والتعليم، وزادت نسبة الاتكال الاجتماعي. ورأت أن اصطباغ الفقر بالصبغة النسوية وثيق الصلة بانتشار البطالة بين النساء حيث تمثلن ٧٠ في المائة من المتعطلين عن العمل، وتملن إلى التعطل لآجال تزيد عن ضعفها لدى الرجال. وقالت إن استراتيجية المرحلة الأولى للتحول الاقتصادي أتاحت تدابير محدودة لتوفير الحماية الاجتماعية لأكثر الفئات هشاشة في المجتمع. وأن الحكومة جعلت أهم أولوياتها تقديم مستوى كاف من الحماية الاجتماعية لهذه الفئات.

٧ - وعودة إلى المسائل التي جمعها الفريق العامل لما قبل الدورة، قالت إن الاتحاد الروسي أنشأ آلية وطنية لصياغة وتنفيذ السياسات الحكومية المعنية بالمرأة على الصعد الاتحادي والإقليمي والمحلي، وأنه أنشأ في عام ١٩٩٣ المجلس الوطني المعني بالمؤتمر العالمي الرابع للمرأة. وجرى أيضا إعداد برامج لتشجيع المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، وعن المرشحات في الانتخابات الأخيرة، ومساعدة المرأة في تحقيق مساواة حقيقية داخل الأسرة. ومن ناحية أخرى، تقدم الحكومة دعما خاصا للأمهات من أجل معالجة انخفاض معدلات المواليد، وتسعى بعض البرامج الحكومية الأخرى إلى التوفيق بين عمل المرأة وواجباتها المنزلية. ورغم إزالة جميع وجوه التمييز ضد المرأة من الصكوك الحكومية، تظل مشاركتها في الحكم غير كافية. وفي هذا السياق، انعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ مؤتمر وطني بشأن المرأة والتنمية نوقشت فيه استراتيجيات مختلفة.

٨ - وفيما يتعلق بإعادة توطين الروس جبريا في مناطق أصولهم العرقية، قالت إن النساء يشكلن ٥٣,٤ في المائة من العائدين. وقد أنشئ مكتب حكومي لمسائل إعادة التوطين يتولى تنفيذ برنامج الهجرة الحكومي الطويل الأجل، ومساعدة العائدين في العثور على عمل ومسكن. أما الأشخاص الذين تعتبرهم السلطات لاجئين يمنحون علاوة خاصة وتيسر لهم قروض إسكانية طويلة الأجل بدون فائدة.

٩ - وعلى صعيد التدابير التشريعية، قالت إن التمييز على أساس الجنس محظور سواء في الدستور أو في قانون الزواج والأسرة، والقانون الجنائي والقانون المدني الجديد، وأنه يجري الآن إعداد قانون خاص بالعنف في الأسرة. وبغية توفير فرصة متكافئة للمرأة يجري تنفيذ برامج تتعلق بالعمل والسكان ودعم الأسرة على جميع المستويات. ويستهدف البرنامج الاتحادي للعمل توسيع الفرص المتاحة أمام المرأة، وتهيئة أشكال بديلة للعمل أمامها تعكس اهتماما بالسلامة المهنية وحماية حق الأمومة. وفي سنة ١٩٩٣ صدر مرسوم رئاسي يحدد أوليات سياسة الدولة المتعلقة بالمرأة.

(السيدة بيزليبكينا، الاتحاد الروسي)

١٠ - واستجابة لطلب اللجنة بشأن تكملة معلوماتها عن موضوع المراكز القيادية التي تشغلها المرأة، قالت إن النساء يلعبن دورا متزايد الأهمية في الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية. وأن إنشاء حركة "المرأة الروسية" في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ أعطى دفعة كبيرة للأنشطة الاجتماعية والسياسية التي تزاولها المرأة وشجعها على ترشيح نفسها للمناصب السياسية. وتمثل المرأة الآن ١١,٤ في المائة من عدد النواب في الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي (٥,٦ في المائة في المجلس الاتحادي و ١٣,٦ في المائة في مجلس الدوما) وهو تطور إلى الأحسن بالنسبة لأرقام عام ١٩٩٠. ومن بين الأحزاب السياسية السبعة الممثلة في الجمعية الاتحادية لا يوجد إلا حزبين غير ممثلين بنائبات.

١١ - وأشارت إلى استمرار الانخفاض الشديد في عدد النساء اللائي يشغلن مناصب قيادية في الوزارات والإدارات الاتحادية. وأن طائفة الوزراء لا تضم سوى وزيرتين اتحاديتين، منهن وزيرة حكومية واحدة. وتقوم امرأة بأعمال رئيس المصرف المركزي الروسي، وتشغل عـُشر نساء منصب النائب في الوكالات التنفيذية الاتحادية. ولا تشغل المرأة من المناصب القيادية في أي قطاع اقتصادي أكثر من ٢٠ في المائة، لكنهن يشغلن ٥٤ في المائة من جميع مناصب مديري المدارس و ٢٣ في المائة من مالكي التعاونيات، وبين ١٧ و ١٩ في المائة من منظمي المشاريع و ٣٩ في المائة من الشركاء في المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة.

١٢ - ونوهت إلى الطفرة الكبيرة في عدد جميعات صاحبات المشاريع في روسيا، وأعطت مثلين على ذلك اتحاد نساء الأعمال الروسيات، ورابطة منظمات المشاريع. وقالت إن هذه الجمعيات تسعى إلى تقديم المشورة والمساعدة التثقيفية والعملية للنساء اللائي يشرعن في مزاولة الأعمال.

١٣ - ومضت قائلة، إن روسيا تسعى إلى تطبيق التوصيات التي يقدمها إليها المجتمع الدولي. وقد أشار مرسوم رئيس الاتحاد الروسي المعنون "المهام ذات الأولوية في السياسات الحكومية المتعلقة بالمرأة" إلى ضرورة تهيئة الظروف الكفيلة بالمشاركة الفعلية من جانب المرأة في أنشطة الأجهزة الحكومية والمنظمات الاجتماعية. وأنشئت لجان وهيئات معنية بمسائل المرأة والأسرة والطفل على عدة مستويات حكومية، ويجري التنسيق بين أعمالها من خلال نهج مفاهيمي موحد يترجم في خطط عمل وطنية هدفها تحسين مركز المرأة. وقالت إن استراتيجية إدماج المرأة في مستوى الإدارة العليا تتجه إلى التركيز بالدرجة الأولى على صياغة برامج خاصة لتدريب ذوات القدرة والكفاءة وترقيتهن.

١٤ - وبالنسبة للإجراءات التي تتخذ لتصحيح الأفكار النمطية عن المرأة، أشارت إلى أن هذه المسائل تعرض على وجوه شتى في وسائل الإعلام الجماهيري بدعم من الحكومة. وأن جهودا كبرى تبذل لإشراب

القيم الأخلاقية والعائلية وتشجيع الاتجاهات التي تحترم الفرد عموما والمرأة على نحو خاص. وقالت إن الحكومة تمول محطة إذاعة تسمى "الأمل" متخصصة في شرح المشاكل التي تعاني منها المرأة، ورأت أنها

(السيدة بيزليبكينا، الاتحاد الروسي)

تقوم بعملها خير قيام، حيث يستهدف بثها الإذاعي دحض الأفكار النمطية على المرأة وإطلاعها على حقوقها وتبصيرها بالفرص المتاحة أمامها لممارسة هذه الحقوق، والقيام في الوقت ذاته بشرح السياسات الحكومية المعنية بالمرأة. إلا أنها أعربت عن أسفها لأن قطاعات أخرى في حقل الإعلام تسعى إلى تكريس الدعايات التقليدية التي تنادي بهيمنة الرجل فيما يتعلق بالعلاقة بين الجنسين.

١٥ - وأضافت قائلة، إن البيانات الصادرة عن مكتب الوكيل العام للاتحاد الروسي تفيد عن وقوع ٣٣١ ٨٠٠ جريمة في عام ١٩٩٣ ضحاياها من النساء وأسفرت هذه الجرائم عن وفاة ٥٠٠ ١٤ إمرأة وتعرض ٥٦ ٤٠٠ امرأة أخرى لإصابات جسدية. وفي عام ١٩٩٣ بلغ عدد حالات الاغتصاب ٤٠٠ ١٤ حالة؛ منها ١ ٨٠٠ حالة شملت سوء معاملة للقصر. وعزت ارتفاع معدل ارتكاب العنف ضد النساء والأطفال، جزئيا، إلى صعوبة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية وتزايد معدلات البطالة.

١٦ - وفي دورة خاصة للمجلس التحضيري الوطني المعني بالمؤتمر الرابع للمرأة، عقدت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، نوقش إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. واتخذت خطوة أولى في هذا الاتجاه بصياغة خطة عمل وطنية تفصيلية لتحسين مركز المرأة خصص الجانب الأكبر منها لموضوع منع ارتكاب هذا الشكل من أشكال العنف.

١٧ - وأردفت تقول إن التشريع الحالي يكيف الاغتصاب بوصفه جريمة شديدة الخطورة وينص بشأنها على عقوبة الحبس لمدة طويلة. كما يوجد عدد من النظم الأساسية يتضمن أحكاما محددة لحماية المرأة مثل، الفصل ١٩ من القانون الجنائي الذي يعنى بالجرائم التي ترتكب ضد الحرمات الجنسية، والمادة ١٤٦ المعنية بانتهاك الحقوق المتساوية للمواطنين. وعلى الصعيد العملي تتخذ الميليشيات التابعة للقوات المسلحة خطوات لتعيين الأسر التي اختلت أركانها والتعامل مع الجريمة في منبعها. وقد طرحت توصيات تدعو إلى إقامة ملاذات لضحايا العنف الأسري.

١٨ - وانشئت شبكة مؤسسات لتقديم الدعم النفسي والمشورة الطبية لضحايا العنف الأسري. واتخذت الحكومة خطوات لتطوير وتوسيع شبكة مراكز التأهيل الخاصة التي تقدم خدماتها لغير المتزوجات والأمهات ذوات الأطفال والنساء اللائي يتعرضن للضرب وغيرهن ممن يعانين من صعوبات أخرى أيا كانت. وفي الوقت الحاضر يوجد ٢٠٠ من هذه المراكز أو يزيد، تديرها مجموعة من المنظمات والهيئات الحكومية الأخرى. إلا أن البيانات المتعلقة بعدد الروسيات اللائي لقين حتفهن ضحايا للعنف غير متوفرة كنسبة مئوية من مجموع جرائم العنف.

١٩ - ونفت وجود أي حالة في السجلات الرسمية تعرضت فيها امرأة للاضطهاد لأسباب دينية في الاتحاد الروسي؛ وقالت إن روسيا يجب ألا تسأل عن الحالة في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.

(السيدة بيزليبكينا، الاتحاد الروسي)

٢٠ - وبالنسبة للتساؤل عما إذا كان انهيار نظام الضمان الاجتماعي قد أضاف مزيدا من الأعباء على عاتق المرأة في المنزل، قالت إن تقسيم المسؤوليات المنزلية مسألة تخضع للقرار الجماعي للأسرة؛ وأن هدف الحكومة هو تهيئة أحوال تعزز المساواة بين الرجال والنساء في البيئة الأسرية والتأكيد على تعرض الجيل الأصغر لدعايات تبرز المساواة في اقتسام المهام المنزلية. وقالت إن عمليات إعادة التنظيم في القطاع الاقتصادي مكنت المرأة من المساهمة مباشرة في دخل الأسرة، حيث أتاحت لها المشاركة في أنشطة قطاع الأعمال، وقد وضعت عدة برامج تثقيفية خاصة لتشجيع النساء على زيادة مشاركتهن في الحياة العامة.

٢١ - وفيما يتعلق بموضوع البغاء أوضحت عدم وجود بيانات رسمية عنه رغم تناوله في بعض الدراسات. وكشفت عن عدم وجود برامج خاصة تضمن لممارسات البغاء الحصول على فحوصات طبية دورية أو برامج تأهيلية تختص بهن، انطلاقا من أن البغاء ليس جريمة في روسيا. وفيما يتعلق بالتقارير التي أفادت عن قيام كثرة من الروسيات بعقد زيجات مع أجانب لمجرد مغادرة البلاد، قالت إن اختيار شريك الحياة مسألة تعود إلى المرأة المعنية وحدها، وأنه من المؤكد أن الأحوال الاقتصادية دفعت بعض النساء إلى امتهان البغاء. وقالت إن روسيا بعد انضمامها إلى الانتربول أصبح سهلا عليها مراقبة المنظمات التي تعمل عادة كغطاء لغواية الروسيات لمغادرة البلاد من أجل العمل في صناعات الجنس.

٢٢ - وبالنسبة لمشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية، قالت إن الحكومة مصممة على عدم العودة إلى نظم الحصص التي عرفها العهد السوفياتي، لأن الزمن عفى عليها، لكنها تسعى إلى تهيئة الأحوال التي تمكن المبادرات التي تتخذها المرأة من النمو بصورة طبيعية. ومنذ عام ١٩٩٠ امتلأت الساحة بحوالي ٣٠٠ منظمة نسوية من مختلف الأشكال. وقالت إن أحد المجالات الرئيسية في أنشطة عدد من المنظمات النسوية غير الحكومية هو حماية حقوق المرأة في حالات التسريح الجماعي من العمل أو التعطل. وتعزز هذه الطائفة من المنظمات المبادرات المشاريعية للمرأة في مجال المزارع الخاصة مثلا، أو تثقفهن بشأن العمل من المنزل، وبشأن فرص إعادة التدريب والاشتراك في الأعمال الخيرية.

٢٣ - وعلى صعيد التدابير التي اتخذتها الحكومة لمنع التعصب للجنس في المؤسسات التعليمية، قالت إنه في بلد مثل روسيا يدمج المرأة عمليا في جميع مناحي الحياة، يصعب إلى حد كبير القول بوجود هذه المشكلة أصلا في حقل التعليم، كما أن الوعي العام مدرب منذ أمد بعيد على التعامل مع المرأة باعتبارها مساوية للرجل وشريكة له.

٢٤ - أما أوجه الخلل القائمة بين المرأة والرجل في الانتساب إلى مراكز التدريب المهني فيمكن عزوها إلى القيود التي وضعت على دخول المرأة إلى بعض الصناعات والمهن والأعمال التي تنطوي على أحوال شديدة الصعوبة وغير صحية. وبالرغم من هذه الموانع، لاحظت أن نسبة النساء اللائي يدرسن في

(السيدة بيزليبكينا، الاتحاد الروسي)

مؤسسات التعليم العالي في المؤسسات المتخصصة في المرحلة الثانوية بلغت ٥١ في المائة و ٥٩ في المائة على التوالي، بما يتطابق مع نسبة المرأة في عدد السكان إجمالا. وفيما يخص التغييرات التي طرأت على النظام التعليمي نتيجة لانقلاب الحالة الاقتصادية، أفادت بأن عدد مدارس التعليم الخاص في روسيا في عام ١٩٩٣ زادت على ٥٨٠ مدرسة ثانوية و ٣٤٠ من مدارس الليسيه و ٣٠٠ مدرسة غير حكومية.

٢٥ - وأردفت قائلة إن وجود المرأة كأكثرية بين المتعطلين عن العمل يمكن تفسيره إلى حد كبير بانخفاض عدد الوظائف الحاد في قطاعات الاقتصاد التي كان وجودها فيها غلابا. وأكدت أن المرحلة الأولى لإنشاء سوق العمل في روسيا اكتملت عمليا، وأن التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال أسفرت عن تحقيق المساواة بين المستفنى عنهم من الرجال والنساء. ومن غير المتوقع في عام ١٩٩٥ أن يزيد عدد النساء المسجلات رسميا كمتعطلات عن العمل عن نسبة ٥٥-٦٠ في المائة، وهي نسبة تتماشى مع هيكل العمالة في روسيا إجمالا.

٢٦ - وأكدت أن امتثال الضمانات الحكومية الناظمة للعمل في القطاع الخاص مسألة ملحة. لكنها أوضحت أن الصلة المتبادلة بين الدولة والفرد في مجال علاقات العمل في زمن التحول الاقتصادي، لا تزال في طور التشكل كمفهوم. فقد كانت هذه العلاقة مكيفة على أساس أن الدولة تساعد في توفير العمل للمواطنين ومن ثم تكفل لهم المستوى المعيشي الملائم.

٢٧ - ونفت نفيا مطلقا وجود أي سياسة حكومية تقول بأن مكان المرأة هو المنزل. وقالت إن حرية الصحافة تكفل وجود مناقشة مفتوحة لدور المرأة في المجتمع. وأنه لو أن امرأة حرمت من العمل، خاصة إن كانت حاملا، أمكنها أن تلجأ إلى القضاء، ولا يجوز لأي شركة أن تتذرع بمصاعب مالية لتبرير تصرف من هذا القبيل.

٢٨ - وأشارت إلى مسألة التدابير المتخذة لتقليل التمييز في أماكن العمل، والسياسات التي تمكن الأمهات من العمل غير المتفرغ، فقالت إنه حسبما جاء في التقرير (في الفقرة ١٧٨) لا يجري تقدير العمل في المجال الصحي والتعليمي والثقافي حق قدره. والسبب في أن النساء يتلقين دخولا أقل من الرجال هو أنهن يعملن بالدرجة الأولى في الفروع ذات الرواتب الخفيضة. ويجري حاليا اتخاذ إجراءات من أجل سد الفجوة بين الرجل والمرأة في هذا المجال. إلا أن الأجر الذي تحصل عليه المرأة، إن كانت تقوم بنفس العمل الذي يقوم به الرجل، يساوي ما يحصل عليه الرجل. وقالت إن البيانات الرسمية لا تعطي أي مؤشرات عن وجود تمييز في الأجر بين الجنسين. وأن الحوامل إن كن يعملن في مجال الصناعة يحق لهن العمل ٧٠ يوما خارج المنزل و ٣٠ يوما في المنزل.

(السيدة بيزليبكينا، الاتحاد الروسي)

٢٩ - وردا على سؤال آخر، قالت إن الاجراءات الموضوعة لمساعدة المرأة المعوزة مطبقة بحذافيرها. كما أن تطبيق الإصلاح الاقتصادي جلب معه زيادة في قيمة الاستحقاقات الأسرية. إلا أن بعض العوامل مثل التضخم وتحرير الأسعار والفروق الاقليمية في تكلفة المعيشة تصعب من تحديد القيمة الحقيقية لهذه الاستحقاقات. وجرى أيضا إدخال إصلاح جذري في أسلوب منح الاستحقاقات، وحيث تبذل جميع الجهود الممكنة لكي يكون احتياج الفرد هو أساس تقديم هذه المساعدة.

٣٠ - وفي عام ١٩٩٠، كانت الاستحقاقات الممنوحة من ثلاثة أنواع هي، استحقاق شهري لرعاية الطفل وقيمته ٣٥ روبل ويمنح عند مولده، ويغطي ٥٧ في المائة من الاحتياجات الأساسية للطفل، واستحقاق شهري يغطي ٤٠ في المائة من احتياجات الطفل يمنح للأم التي تعيش بمفردها، والمجند والزوج المطلق، واستحقاق يدفع للأطفال الموضوعين تحت وصاية الدولة. وتمنح أيضا استحقاقات للأطفال الذين يتلقون تعليمهم في بيوتهم، شريطة أن يكون الأبوان مؤهلين لتحمل هذه المسؤولية.

٣١ - ومضت تقول إنه يجري في حدود الموارد المتاحة بذل قصارى الجهد من أجل مواءمة استحقاقات الطفل مع معدلات التضخم وتقلب أسعار المواد الغذائية. وفي سياق الإصلاح الاقتصادي وقلة خبرة الاتحاد الروسي في هذا المجال باتت هذه العملية مؤلمة. وقد زيدت الاستحقاقات الحالية وأضيف إليها الآن عدد جديد من الاستحقاقات التي تمنح للأسر ذات الأطفال. وبحلول نهاية عام ١٩٩٣ كان الاتحاد الروسي يقدم ١٠ أنواع مختلفة من هذه الاستحقاقات تغطي احتياجات ٣٠ في المائة من الأطفال في السن السابق على الالتحاق بالمدرسة و ١٢ في المائة من احتياجات الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة. وتحصل الأسر التي يوجد فيها أطفال معوقون على علاوات خاصة، وكذلك يحصل عليها الآباء الحاضنون. وفي عام ١٩٩٣ جرى تعديل الروابط بين النظام التعليمي والأسرة ودمج كثير من الاستحقاقات المعمول بها. وأضافت أنه يجري أيضا منح إجازة سنوية لرعاية الطفل.

٣٢ - ومضت تقول إن الأمهات اللائي يقمن بإجازة أمومة يمنحن ١٠٠ في المائة من الحد الأدنى للأجر ريثما يبلغ الطفل ١٨ شهرا. ويغطى هذا الاستحقاق بالضمان الاجتماعي. وتمنح أيضا استحقاقات شهرية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات والأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة. أما الأسر ذات العائل الواحد فتزيد استحقاقاتها عن ذلك بمعدل مرة ونصف، كما تتلقى إعانة غذائية للأطفال. وخلال إجازة رعاية الطفل ومدتها ثلاث سنوات تستمر المرأة في تلقي استحقاق شهري يساوي حاليا ٥٠ في المائة من الحد الأدنى للأجر. وتتولى جهات العمل دفع هذه الاستحقاقات، ويمكن الحصول عليها لفترات أطول، أما مبلغها الفعلي فيتوقف على تكلفة المعيشة في كل منطقة.

٣٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، كانت الاستحقاقات الأسرية تمثل بالأرقام الحقيقية ٢٢,٥ في المائة من الحد الأدنى للأجر. وفي الأسر ذات العائل الواحد، كانت تغطي ٤٠,٩ في المائة من الاحتياجات

(السيدة بيزليبكينا، الاتحاد الروسي)

الأساسية للأطفال في السن السابق على الالتحاق بالمدرسة وأقل من ذلك قليلا للأطفال في سن المدرسة. وأكدت أن هذه الاستحقاقات ظلت سارية في معظم المناطق في أثناء فترة الاصلاح الاقتصادي، وأنه جرى توا سن قانون من أجل تعزيز نظام الاستحقاقات والعلاوات.

٣٤ - واستطردت تقول إن الإصلاح وإعادة الهيكلة لم يؤديا فحسب إلى زيادة تكلفة الخدمات الطبية بل أثرا أيضا على نوعيتها وقد عانت المرأة من جراء ذلك بصورة جسيمة، وارتفع معدل وفيات الرضع. وردا على السؤال المتعلق بالرعاية الطبية للمسنات، أشارت إلى المادة ١٧ من التشريع الأساسي للاتحاد الروسي التي تضمن حماية صحة جميع المواطنين بصرف النظر عن السن والجنس أو القومية. كما تنص المادتان ٢٢ و ٢٦ من التشريع ذاته على حماية الحوامل والأمهات وصغار السن والمسنين.

٣٥ - وأشارت إلى إنشاء نظام للتأمين الصحي تكفله الدولة كجزء من عملية التحول إلى اقتصاد السوق، وإقرار قانون يضمن التأمين الصحي لجميع المواطنين. وينص القانون على توفير خدمات صحية للحوامل حتى انتهاء فترة ما بعد الولادة، وينص أيضا على مراقبة الفتيات صحيا حتى يبلغن سن ١٨ سنة، وتوزيع موانع الحمل. وتتوفر المساعدة الطبية المجانية للحوامل والمرضعات، كما توزع الأدوية مجانا على الأطفال ابتداء من ٣ سنوات فأقل، وعلى أطفال الأسر الكبيرة حتى سن السادسة، والمعوقين حتى سن السادسة عشرة. وفي حالة الإصابة بالأمراض الخطيرة توزع الأدوية مجانا أو تباع بأسعار مخفضة للنساء والعجائز. وإزاء بعض العقبات التي اعترضت تطبيق قانون كفالة المساعدة للمرأة والطفل، قامت وزارة الصحة والبرلمان بإعداد صياغة لتشريع آخر أكثر إحكاما.

٣٦ - وردا على استفسارات بشأن خطر الإيدز، والإجراءات المتخذة لمنع انتشاره بما فيها حملات التوعية العامة، قالت إن مكافحة الإيدز أولوية وطنية، بل أنها تعامل في واقع الأمر كمسألة تمس الأمن القومي. وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ شملت الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ٢٤٦ امرأة، منهن ١١١ فتاة أي بنسبة ٤٢ في المائة من مجموعهن. وفي ٣٣ حالة منها اكتشف الفيروس أثناء فترة الحمل. وفي مواجهة ذلك، وضعت الحكومة برنامجا اتحاديا لمكافحة الإيدز للفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، يتضمن تدابير وقائية، منها توفير المعلومات للأشخاص من الفئات العمرية والخلفيات الاجتماعية المتباينة. ويشارك في هذا البرنامج منظمات دينية واجتماعية وأفراد من الجماعات الأكثر عرضة للإصابة بالمرض. من ناحية أخرى، أقيمت شبكة تضم ٧٩ مركزا إقليميا تخضع لتبعية مكتب واحد وهي تتولى تقديم المشورة والدعم في المجال النفسي. وأوضحت أن الاتحاد الروسي قام أيضا بإنشاء نظام وطني لتشخيص الفيروس ومكافحة انتشاره، وأن الحكومة صاغت قانونا للوقاية من الايدز.

٣٧ - وردا على أسئلة بشأن عدم كفاية خدمات تنظيم الأسرة وأثر ذلك بالنسبة لحدوث عمليات الإجهاض، قالت إن الحكومة أعدت برنامجا اتحاديا لتنظيم الأسرة يعمل به على الصعد الوطني والإقليمي

(السيدة بيزليبكينا، الاتحاد الروسي)

والمحلي. وفي سنة ١٩٩٤، كان عدد مراكز تنظيم الأسرة العاملة ٢٥ مركزا، وقد أدمجت مكاتب تنظيم الأسرة في جميع العيادات الطبية بما يكفل توفير موانع الحمل لجميع محتاجيها من سكان الاتحاد الروسي. ويجري أيضا شن حملة إعلامية تستهدف المراهقات في الأساس من أجل خفض معدلات المرض والوفاة بين الأمهات والرضع، وخفض معدلات الإجهاض بنسبة تتراوح بين ٢٥ إلى ٣٠ في المائة. وأنشئت أيضا منظمات غير حكومية للدعوة لتنظيم الأسرة. ونتيجة لجميع هذه المبادرات انخفضت حالات الإجهاض بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة من ١١٤ في الألف في سنة ١٩٩٠ إلى ٩٤ في الألف في سنة ١٩٩٤.

٣٨ - وردا على سؤال آخر في هذا المجال، قالت إن البرامج الطبية الإقليمية التي كانت تنفذ في إطار الاتحاد السوفياتي السابق لم تدمج في النظام الصحي للاتحاد الروسي. وأكدت أن المساعدة الطبية المجانية مكفولة للأسر التي يوجد فيها أطفال صغار أو معوقون، أو الأسر الحاضنة لأطفال. كما تمنح هذه الأسر مساعدة خاصة من أجل السفر لأغراض قضاء الإجازة.

٣٩ - وانتقلت إلى موضوع تعرض الحوامل والأطفال إلى المخصبات الكيميائية، فأوضحت أن الحكومة تتخذ تدابير لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية، وأكدت أن العاملات في الزراعة يمنحن استحقاقات إضافية. كما أن النساء اللائي تقل أعمارهن عن ٣٥ سنة يمنعن من القيام ببعض الوظائف في المجال الزراعي، وهي وظائف مدرجة على قائمة أعدتها الحكومة لأنها تعرضهن للمبيدات الحشرية ومواد التطهير. وطورت وزارة الزراعة والأغذية خدمة تقنية من أجل ميكنة العمليات الزراعية بما يضمن عدم تعرض العمال للكيماويات الضارة. ويهدف البرنامج أيضا إلى تأمين أحوال عمل آمنة وخفض نسبة وقوع الحوادث المرتبطة بمحل العمل، أو الإصابة بالأمراض بين صفوف النساء.

٤٠ - وأضافت قائلة، إنه قد جرى توا الانتهاء من إنشاء الهياكل السوقية في المناطق الريفية؛ وأنها ستكون متاحة للناس كافة. وردا على سؤال بشأن هجرة النساء بمن فيهن الفتيات من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، قالت إن الهجرة إلى الحضر ظاهرة ليست جديدة تماما. وأن النساء والفتيات يهاجرن إلى المدينة بحثا في الأساس عن وظائف أفضل وأرقى إلا أنهن على الأرجح لا يجدنها. وعلقت على أرقام البطالة الموزعة على أساس الجنس قائلة إن معدلاتها في الريف تماثل في جوهرها نفس معدلاتها في الحضر. وأن الحكومة تقدم مساعدة شاملة للقطاع الزراعي - الصناعي؛ وتخطط لإعادة هيكلة هذا القطاع عن طريق تعزيز التنوع الزراعي والملكية الخاصة للأرض وسوى ذلك من إصلاحات السوق.

٤١ - واختتمت بالرد على سؤال يتعلق بالتقارير التي أوردتها وسائل الإعلام عن الأطفال المشردين فقالت، إن وزارة الداخلية تعتقل كل سنة حوالي ٠٠٠ ٦٠ طفل من غير الخاضعين لأي إشراف، و ٠٠٠ ٣٠٠ طفل بتهمة ارتكاب مخالفات سلوكية أو بتهمة التشرد. وقد أنشأت الحكومة مراكز لتأهيلهم وسنت قانونا يحظر على الآباء بيع الشقق المنقول ملكيتها إلى القطاع الخاص إلى أن تتأكد السلطات من وجود أماكن تأوي الأطفال. وأكدت أن جهودا تبذل من أجل إيواء الأيتام في دور الرعاية.

٤٢ - الرئيسة: شكرت ممثلة الاتحاد الروسي على ردودها المستفيضة. ثم تكلمت بصفتها الشخصية فتساءلت عن أثر تزايد عدد المدارس الخاصة على الفقراء. واستفسرت أيضا عن كيفية ضمان مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وفي الحياة السياسية دون أن تكون هناك حصص محددة لهن.

٤٣ - ولاحظت المصاعب المتأصلة في التحول من نظام جماعي إلى نظام يشجع على الخيارات الشخصية، وقالت إن إنشاء المنظمات النسوية يمكن أن يكون مفيدا في حصول المرأة على حقوقها الكاملة.

٤٤ - السيدة تشوب - تشيللنغ: حثت السلطات الروسية على مواصلة جهودها، وأن تحتذي في ذلك التدريب ونشر الوعي وإتاحة فرص العمل من أجل القضاء على التمييز الحاصل في سوق العمالة، والذي كان سائدا حتى في ظل النظام الاقتصادي القديم. ولاحظت أنه في الأوقات التي تتميز بالمصاعب الاقتصادية وإعادة الهيكلة، يكون من الطبيعي أن تتعلق المرأة بأسرتها بحثا عن الدعم؛ إلا أنها حذرت من أن يؤدي ذلك إلى إدامة الأفكار النمطية عميقة الجذور المتعلقة بالجنس. وطلبت من الحكومة أن تراعي، وهي تضع سياستها الاجتماعية، حقوق المرأة واحتياجاتها كفرد، وليس فقط من منظور دورها داخل الأسرة.

٤٥ - وأعربت عن قلقها الشديد إزاء النزاع الجاري حاليا داخل الاتحاد الروسي، ليس فقط لما يسببه من معاناة، بل أيضا لما ينتج عنه من انحراف الموارد الاقتصادية عن البرامج الاجتماعية. وطلبت الحصول على معلومات إضافية عن الموضوع، وحثت الاتحاد الروسي على البحث عن حل سلمي لأن الحروب لم تكن مطلقا في مصلحة الشعوب، وبخاصة المرأة والطفل.

٤٦ - السيدة آباكا: رأت أنه من الضروري اتخاذ اجراءات حازمة لمقاومة الآثار السلبية القصيرة الأجل على المرأة وكبار السن والأطفال التي تنجم عن التكيف الهيكلي. وأعربت عن قلقها العميق بسبب المشاكل الصحية الكبيرة التي يعاني منها صغار السن على النحو المبين في الفقرتين ٢٣٢ و ٢٣٣ من آخر التقارير المقدمة. واستفسرت عن أسباب انتشار هذه الأمراض والتدابير المتخذة للتخفيف من حدتها، وعن آثارها المتوقعة على طاقة العمل في المستقبل بين السكان.

٤٧ - السيدة جافيت دي ديوس: تمنت أن تتمكن الحكومة من منع حدوث أي تدهور آخر في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمرأة. وحثتها على مواصلة الجهود من أجل تأكيد حقوق المرأة والتخفيف من شدة حالتها الاقتصادية.

٤٨ - السيدة ماكينين: قالت إنها صدمت وهي تقرأ آخر التقارير بمدى خطورة الأزمة في الاتحاد الروسي. إلا أنها مقتنعة بأن المرأة الواعية في روسيا لديها القدرة والسلطة على التأثير في مسار الأحداث. ودعت الحكومة الى تنفيذ تدابير مؤقتة أكثر تحديدا للتخفيف من حالة المرأة.

٤٩ - السيدة باري: لفتت الانتباه إلى المشاكل المتعلقة باستحقاقات البطالة على النحو الموضح في الفقرات ١٨٨-١٩١ من التقرير الرابع، واستفسرت عن التدابير التي يجري اتخاذها لمساعدة المرأة في التغلب على ما يواجهها من مصاعب في العثور على العمل، وعن مدى تطابق هذه التدابير مع مبدأ المساواة في الأجر عن نفس العمل. واستفسرت أيضا عن وجود تدابير من أجل تمكين المرأة من التنافس مع الرجل في سوق العمل وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل الصحية ومسائل السلامة.

٥٠ - السيدة ايكور: أعربت عن انشغالها بسبب ارتفاع عدد المتعلمات تعليما رفيعا اللائي يعانين البطالة، ولأنهن، وبعضهن مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية، يتورطن عادة في ممارسة الدعارة في بعض البلدان المجاورة للاتحاد الروسي، تحركهن في ذلك احتياجاتهن الاقتصادية الملحة. وأكدت أن هذه الحالة تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان لهاتيك النسوة.

٥١ - السيدة بوستيللو غارسيا ديل ريال: أوصت الحكومة، في ضوء المصاعب الجمة التي تواجهها المرأة، وضع برنامج لجمع المعلومات عن حالة المرأة لزيادة تنسيق ما تضطلع به من جهود واقتراح سياسات تكفل لها تكافؤ الفرص.

٥٢ - السيد بيزليبكينا (الاتحاد الروسي): قالت إن الهدف من انشاء المدارس الخاصة الجديدة هو أن تكون شكلا تعليميا بديلا، وأن نظام التعليم المجاني الذي تتكفل به الدولة باق دون تغيير.

٥٣ - وعن موضوع تحديد الحصص من أجل إدماج المرأة في الوظائف الإدارية، قالت إن المرأة الروسية لا تحبذ هذه الفكرة وتعتبرها محطة لقدرها. غير أن المنظمات النسوية التي تنشأ في الميدان الاجتماعي تحظى بالرعاية، ويرجى أن يستطيع عدد أكبر من النساء الحصول على مراكز إدارية رفيعة في هذه المجالات.

٥٤ - وبالإشارة إلى مسألة استحقاقات البطالة قالت إن الرجال والنساء يمنحون نفس الاستحقاقات، كما يوجد كثير من الصناديق وبرامج الدعم الخاصة التي تتيسر فيها خطط التدريب.

٥٥ - وبخصوص تردي الحالة الصحية، أقرت بوجود بعض المشاكل، وبأن مرض السل آخذ في الانتشار. وأرجعت ذلك جزئيا إلى عوامل ايكولوجية وتغذوية، وأوضحت أن الحكومة أعدت برنامجا خاصا للتعامل مع هذه الأوضاع الصعبة.

٥٦ - وفي الختام قالت إنها لا تستطيع أن تعلق على التقرير الثالث، لأنه قدم من قبل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية؛ وأنها تقصر تعليقاتها على التقرير الرابع. وأكدت للجنة أن المسائل التي لم يكن بوسعها الرد عليها ستؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد التقرير المقبل.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥